جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية :الملتقى الوطني حول

يوم 27 فيفري 2025

الاسم واللقب	سارة بو الشعير	إيناس عياد
الرتبة العلمية	دكتورة	دكتورة
البريد الإلكتروني	sarasamira1992@gmail.com	ines.ay94@gmail.com
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	
محور المداخلة	تجارب التحرير التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي في العالم.	
عنوان المداخلة	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كمدخل لدعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية	

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ولمعالجة اشكالية الدراسة تم استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وشروطه وعوامل نجاحه، ثم البحث في دور المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة واقع التجارة البينية للدول الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي، ثم التطرق إلى كل من آليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل التجارة وبرامج تنمية التجارة، إضافة إلى عرض مختلف أنشطة المؤسسة لتحقيق ذلك.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تدعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من خلال تقديم حلول تجارية متكاملة تضم عمليات تمويل التجارة تمويلا جاريا متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية وعمليات تنمية التجارة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تمويل التجارة، تنمية التجارة

تصنيف JEL: F36.

Abstract:

This research paper aims to highlight the role of International Islamic Trade Finance Corporation in supporting economic integration among Islamic countries. To address the research problem we discussed various concepts related to economic integration, its conditions and success factors, and then examined the role of International Islamic Trade Finance Corporation in supporting economic integration. This was done by studying the reality of intra-Islamic trade in the organization of Islamic cooperation, then addressing each of the mechanisms of the International Islamic Trade Finance Corporation in financing trade and trade development programs, in addition to presenting the various activities of the corporation to achieve this.

The study concluded that International Islamic Trade Finance Corporation supports economic integration among Islamic countries by providing integrated trade solutions that include trade finance operations, current financing that is compatible with the provisions of Islamic sharia, and trade development operations.

Key word: Economic integration**,** International Islamic Trade Finance Corporation**,** Trade finance**,** Trade development**.**

Jel Classification Codes: F36**.**

مقدمة

يتميز العالم اليوم بسيادة الفكر التكاملي والتنظيمات الاقتصادية الكبيرة، التي أصبحت تفرض نفسها على امتداد القارات جغرافيا في ظل نظام اقتصادي عالمي معولم، حيث تنامى اتجاه الدول للانضمام تحت لواء التجمعات لإيجاد ميكانزيم مستمر لحماية اقتصادها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي، في ظل التشابك المعقد للمصالح الاقتصادية الدولية.

إن إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يعتبر ضرورة حتمية تملها المتغيرات العالمية في المرحلة الحالية، والملاذ الأمثل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرير من التبعية إلى تحقيق القوة الذاتية وتشييد قاعدة إسلامية راسخة للمنافع المتبادلة والمصالح المشتركة وفق اتجاهات سليمة، لدفع الكثير من الصدمات والأزمات الاقتصادية والتقليص من آثار وقوعها، عن طريق تنشيط المبادلات التجارية بينها ودعم قدراتها التصديرية، بما يخدم زيادة النواتج والدخول القومية في هذه الدول.

وفي هذا السياق عمدت الدول الإسلامية إلى تأسيس مجموعة من الكيانات المؤسسية التي تضطلع برفع معدلات المبادلات التجارية بينها، بما يساهم في تجسيد الوحدة الاقتصادية التامة بينها، ويحقق تنميتها وتطويرها لبلوغ تطلعات الأمة الإسلامية، وتعد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أبرز المؤسسات في هذا السياق والتي صبت جل تركيزها على المساهمة بشكل فعال في زيادة حجم التجارة وتوسيع نطاقها لدعم التنمية والتكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية.

بناء على ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تساهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية؟ وما هو دورها في هذا الإطار؟**

المحور الأول: التأصيل النظري للتكامل الاقتصادي

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه

استعمل مصطلح التكامل الاقتصادي لأول مرة مقترنا بالاقتصاد الدولي، واختلف المفكرون الاقتصاديون حول تحديد مفهومه، ومن بين هذه التعاريف:

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "تجمع عدة دول لبناء فضاء اقتصادي متضافر الجهود" (Mirmahboub, 2015, p. 22)، وهو أيضا: "اتفاق بين مجموعة من البلدان في منطقة جغرافية، على تقليل وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وإزالتها في نهاية المطاف أمام التدفق الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين بعضها البعض" (Cole, lyons, & Deborah , 2014, p. 1). ويعرف أيضا بأنه: "عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية، وعلى تنقل عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء" (بوبوش، 2017، صفحة 27)؛ وأيضا هو "آلية منسجمة تعمل عبر الحدود الوطنية، وذلك بتنسيق أو توحيد الممارسات والسياسات الاقتصادية، والسياسة النقدية، وسياسة العملة، والسياسة المالية، ولوائح السوق المالية، وسياسة المنافسة الصناعية، والنظم الضريبية والقوانين وغيرها" (Endres, 2011, p. 7).

من التعريفات السابقة، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية تتضمن إزالة جميع الحواجز التي تعرقل التجارة وانتقال عناصر الإنتاج، مع ضرورة وجود تنسيق مستمر للسياسات الاقتصادية للدول المتكاملة لتحقيق الرفاهية والنهوض باقتصاديات الدول المتكاملة.

ويمكن أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي في النقاط التالية:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد؛
- اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج سويا للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛ مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه وكذا مسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة؛
- انتهاج سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي؛
- وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي المعيقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات؛
- التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي؛
- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المتكاملة وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية، بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية الصحيحة، ويسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد على التقدم التكنولوجي؛
- تهدف الدول المنضمة إلى المنطقة التكاملية إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أو من حيث المعاملة الممنوحة لبعض الدول التي تساعد على تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الكامل.

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي

لا تختلف أهداف التكامل الاقتصادي من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة، وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية أقوى ما تكون إلى تبرير هذا التكامل بالنسبة للبلاد النامية، فهناك جوانب غير اقتصادية تؤخذ بعين الاعتبار[1]. ويمكن أن نجمع هذه الأهداف في:

الأهداف الاقتصادية: وهي كل الأهداف التي تسعى إلى تحقيق مستوى اقتصادي متقدم لجميع الدول الأعضاء، والتي تتلخص فيما يلي (عبد المطلب ، 2003، الصفحات 23-24):

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن رفع الحواجز الجمركية بين الدول المنظمة للتكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع؛

- تحسين معدلات التبادل الدولي للدول المتكاملة والحصول على شروط أفضل للتجارة الدولية، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة القدرة على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة؛

- رفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من جهة أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة؛

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية عموما، إذ أن عملية التنمية بعد التكامل الاقتصادي تصبح سهلة، مقارنة بما كانت عليه قبل، ففي إطار الوحدة الاقتصادية توضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من مزايا وخصائص التكتل (اتساع السوق، وفرة عناصر العمل...) لتصل بالنهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل وغيرها من عناصر التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء؛

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول المتكاملة، فكلما اتسع نطاق اقتصاد دولة معينة من خلال الانضمام إلى تكامل إقليمي، كلما أدى ذلك إلى حدوث الاستقرار والإقلال من التذبذب في مستوى الإنتاج والتوظيف والأسعار، والذي قد يكون سبب هذه الأخيرة تبعية اقتصاد الدولة إلى دول أخرى، على عكس في حالة دخولها في التكامل الاقتصادي حيث يكون هناك تنسيق في السياسات الاقتصادية في كل دول التكامل، وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء؛

- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، فمن المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

الأهداف السياسية: تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، وقد يكون الهدف السياسي للتكامل هو توثيق العلاقات بين الدول المتكاملة، أو تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد القوى السياسية الخارجية، تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة، رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا والراغبة في تطوير اقتصادها، إرساء أسس ديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها (طالم، 2016، صفحة 316)؛

الأهداف الاجتماعية: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى رفع مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي لمواطني دولة معينة نتيجة لانضمامها مع دول أكثر تقدما، كما يؤدي إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع مناحي الحياة بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يساهم أيضا في حل بعض المشكلات التي لا تعاني منها دولة بمفردها، بل هي مشكلات مطروحة على المستوى الدولي (خروبي، 2014، الصفحات 69-70).

ثالثا: درجات التكامل الاقتصادي: يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة، يمكن إدراجها كما يلي:

1. **منطقة التجارة التفضيلية:** وتعرف أيضا على أنها: "ترتيب تجاري بين دولتين أو أكثر تخضع فيه السلع المنتجة داخل الاتحاد لحواجز تجارية أقل من السلع المنتجة خارج الاتحاد، وخير مثال على ذلك هو اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ" (Marinov, 2015, p. 26).
2. **منطقة التجارة الحرة:** تعتبر هذه الصورة ثاني درجات التكامل الاقتصادي، وتعرف بأنها: "اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبها إلغاء جميع التعريفات الجمركية على السلع المنتجة في البلدان الأعضاء مع الحفاظ على التعريفات الجمركية على التجارة مع البلدان غير الأعضاء" (Athukorala, 2020, p. 13)،
3. **الاتحاد الجمركي:** الاتحاد الجمركي عبارة عن: "ترتيب دولي تتفق بموجبه الدول ذات السيادة على التجارة بحرية مع بعضها البعض أثناء سن تدابير مشتركة فيما يتعلق بالتجارة مع الدول غير الأعضاء .Ovadek & Willemyns, p) (361، حيث تسمح بالتجارة الحرة داخليا وتفرض سياسة تجارية خارجية مشتركة تجاه غير المشاركين (الدول غير الأعضاء)" (Begg, 2021, p. 2).
4. **السوق المشتركة:** تمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي، فهي: "مخطط تتفق بموجبه الدول الأعضاء على إلغاء جميع التعريفات الجمركية على صادرات بعضها البعض، واتباع سياسة التعريفة المشتركة تجاه وارداتها من بقية العالم، والسماح بالتدفق الحر للسلع بالإضافة إلى عوامل الإنتاج (رأس المال والعمالة والتكنولوجيا) فيما بينها" (Gulzar, 2021, pp. 40-41)،
5. **الاتحاد الاقتصادي** يعد الاتحاد الاقتصادي أرقى صورة من صور التكامل الاقتصادي، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج والتعريفة الجمركية الموحدة، فإن هذه المرحلة تشمل جميع الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، والاجتماعية والضريبية التي تتحد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها (عبد الأول منشي، 2019، صفحة 45).
6. **الاتحاد النقدي**: هو مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويعتبره أنه أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي (Témies, 2003, p. 25).
7. **الاندماج الاقتصادي:** يعتبر الاندماج الاقتصادي الكامل آخر درجات التكامل الاقتصادي والمرحلة الأكثر نضجا وتطورا، وبمقتضاه تقوم الدول الأعضاء بتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى تحرير كامل لحركة السلع وعوامل الإنتاج إلى جانب إقامة سلطة فوق قومية تكون القرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع الدول الأعضاء (الصادق، 2010، صفحة 16).

رابعا: شروط التكامل الاقتصادي:

لتأسيس تكامل اقتصادي ناجح، لابد من توفر مجموعة من الشروط الموضوعية، نلخصها فيما يأتي (عبد الرحيم، 2002، الصفحات 56-58):

- **توفر البنية الأساسية الملائمة:** لا يتيح الموقع الجغرافي إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية إلا إذا توافرت شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، فعدم توفر هذه الأخيرة قد يؤدي إلى إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي بحيث يصبح من الصعب توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل الدول الأعضاء، كما يتعذر تنمية اقتصاديات

المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولا سيما ما يتعلق بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة؛

- **توفر الأيدي العاملة المدربة**: من بين العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المدربة، حيث يتيح توافرها في الدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، وكذا تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في هذه الدول، وزيادة التعاون الاقتصادي بينها؛

- **انسجام السياسات الاقتصادية**: وخاصة السياسة التجارية، النقدية والمالية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة، ولكن بالمقابل يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية، ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة لمختلف أجزاء الدول المتكاملة؛

- **التخصيص وتقسيم العمل**: فالتخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها فتباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكنها من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي لهذه الدول عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء؛

- **التقارب الجغرافي**: من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة ومتناثرة جغرافيا، وبالتالي فالتقارب الجغرافي من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج (رميدي، 2007، صفحة 8)؛

- **توافر آليات التوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناتجة عن التكامل**: يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المكاسب للأعضاء ككل، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بنفس القدر، فمن الصعب التحديد بدقة وتوزيع عوائد التكامل على أساس عادل بين الدول الأعضاء، بل كثيرا ما يكون حصيلة البعض منهم خسارة كاملة خاصة في المدى القصير، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، ولهذا يتطلب الأمر وضع سياسات وآليات مشتركة لتحقيق هذا الغرض، والتأكد من توزيع فوائد التكامل بما في ذلك الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على الواردات بنزاهة وكفاءة بين الدول الأعضاء (Kyambalsa & Houngnikpo, 2006, p. 10)؛

- **توافر الشروط السياسية**: تتعلق قوة العملية التكاملية بالأساس بالظروف السياسية للدول الأعضاء، فنجاح الاتفاقيات الإقليمية يعتمد على درجة مشاركة الدول الأعضاء والتماسك والتوافق السياسي بينهم، علاوة على ضرورة توفر أوضاع ملائمة تخص الاستقرار السياسي الداخلي، والتقارب الديمقراطي، وكذا التوازن الجيوسياسي بينها، فهي شروط لا غنى عنها للتكامل بين الدول (Petiteville, 1997, p. 519).

- **ضرورة التدرج والآلية**: يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، فالتحولات الداخلية لرؤوس الأموال والسلع تخلق بعض المشاكل لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

خامسا: عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء توافر العناصر الآتية (تكامل اقتصادي، 2021):

- **إطار قانوني:** تتحدد بموجبه حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل. فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفهية أو أعراف قومية. ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة.

- **إطار مؤسسي:** إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافيا لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية.

- **استثمارات مشتركة:** نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه. فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار.

- **تجارة بينية:** والعنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات. ويتطلب انسياب السلع بين الدول تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية للأعضاء.

المحور الثاني: دور المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم التكامل الاقتصادي

تعتبر المؤسسات الداعمة للتجارة البينية بين الدول الإسلامية من أهم آليات وأدوات تحقيق التكامل الاقتصادي، وفي طريقها لتحقيق هذا الأخير استعانت الدول الاسلامية بالكثير من المؤسسات التي يحقق تفعيلها مضمون الوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية وعلى رأسها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

أولا: و اقع التجارة البينية للدول الإسلامية في منظمة التعاون الاسلامي

تماشيا مع تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن التجارة في جميع أنحاء العالم، بعد الأزمة المالية العالمية 2008، سجل معدل التبادل التجاري بين الدول الاسلامية انتعاشا قويا عام 2010، حيث بلغت قيمة التجارة البينية الإجمالية 539 مليار دولار أمريكي، واستمرت في النمو في السنوات التالية وبلغت ذروتها في عام 2014، ولكن منذ ذلك الحين شهدت تجارتها مع بعضها البعض تراجعا ملحوظا، قدر بحوالي 694.2 مليار دولار أمريكي عام 2015، وكان هذا التراجع السلبي أكثر بروزا عام 2016 عندما انخفضت إلى 556.3 مليار دولار أمريكي أي بما يعادل انخفاضا بنسبة 20% تقريبا، في حين تراجعت حصتها من التجارة البينية بنسبة 8%، من 20.3% في 2015، إلى 18.7% في 2016. ويعزى هذا الانخفاض من بين أمور أخرى إلى تراجع التجارة نحو دول

منظمة التعاون الإسلامي، نظرا لتقلب أسعار المواد الأساسية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وكذا تغير البيئة الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي (ICDT, 2017, p. 8). وقد حقق في العام 2016 نحو 26 بلدا نسبة التجارة الإسلامية البينية المستهدفة في مخطط عمل المنظمة 2025، وهي 25%. (COMCEC, 2018, p. 8).

الشكل رقم: تطور حجم التجارة البينية الإجمالية للدول الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي 2010-2023

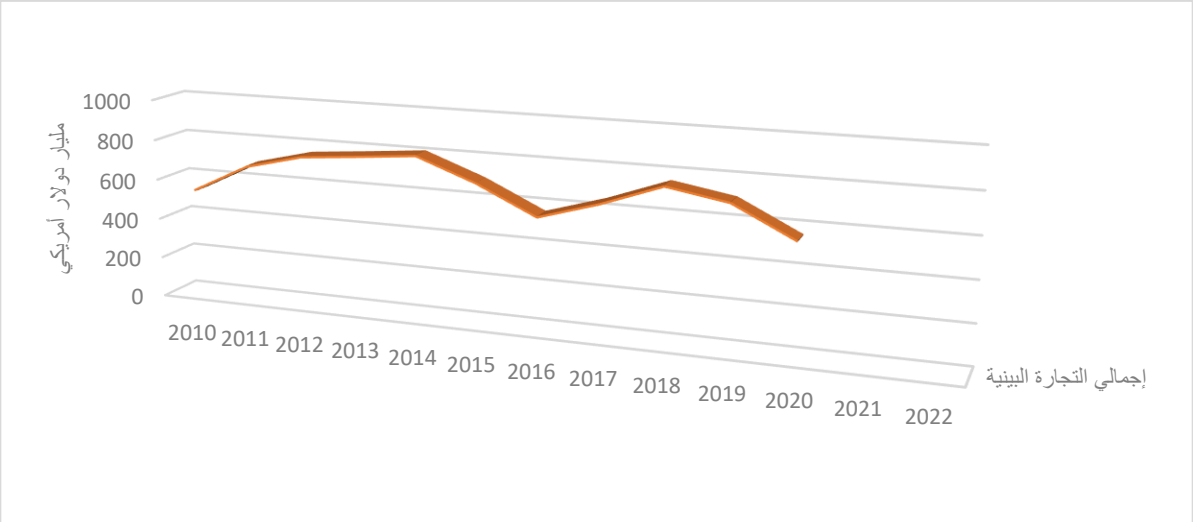

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الإسلامي لتنمية التجارة للسنوات 2010-2023.

في العام 2017، عرف إجمالي التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي نموا قويا نسبيا بلغ 644.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 556.3 مليار دولار أمريكي سنة 2016، أي بما يعادل ارتفاعا بنسبة 15.80%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي بين سنتي 2016 و2017 للدول التالية: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا والبحرين وقطر وكازاخستان ونيجيريا وماليزيا وكوت ديفوار وإندونيسيا وسورينام وأذربيجان وتوغو وغينيا. وارتفعت حصتها من التجارة البينية بنسبة 6% من 18.7 في 2016، إلى 19.8% في 2017 (التجارة، 2018، صفحة 6). وقد حققت 28 دولة في عام 2017 حصة 25% من التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي التي أوصى بها مخطط العمل العشري الجديد (OIC-2025).

لقد واصلت التجارة البينية الإجمالية لدول المنظمة نموها الإيجابي عام 2018 حيث بلغت ما يقارب 751.5 مليار دولار أمريكي، وعلاوة على ذلك ارتفعت حصة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء بنسبة 7%، حيث كانت 19.8% في عام 2017، في حين بلغت 21.2% في 2018، وحقق 31 بلدا الهدف المسطر في برنامج العمل 2025، ولكنها ما لبثت أن تراجعت مجددا في عام 2019 أين بلغت700.87 مليار دولار أمريكي، بسبب تقلبات أسعار السلع بما في ذلك النفط والتعدين والمنتجات الغذائية وكذا أسعار صرف الدولار واليورو بالإضافة إلى عدم تنفيذ العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، هذا وانخفض حصة التجارة البينية بنسبة 9.8% من 21.2% في 2018 إلى 18.95% في 2019 بسبب انخفاض بعض الشركاء التجاريين في منظمة التعاون الإسلامي في هذه الفترة، وحققت خلال هذه السنة حوالي 29 دولة هدف 25% من إجمالي التجارة البينية المحدد في برنامج العمل 2025.

استمر هذا الانخفاض عام 2020 بفعل الانخفاض الحاد في إجمالي الصادرات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي في ظل الظروف الوبائية (جائحة كوفيد-19)، وانتقلت إلى 572.8 مليار دولار أمريكي، نتيجة الانخفاض الكبير على مستوى التجارة بأكثر من 1 مليار دولار في كل من: الإمارات العربية المتحدة، السعودية، السودان، إيران، الجزائر، نيجيريا، ماليزيا، عمان، إندونيسيا وقطر، بسبب القيود وتعطيل سلاسل التوريد المتبناة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب التركيز على الأسواق المحلية لتلبية احتياجات السكان (ICDT, Annual report trade among the OIC member, to the 37th session of the standing committee for economic and commercial co-operation of the OIC, 2021, p. 11). غير أن عذا الانخفاض سرعان ما تحول إلى ارتفاع سنة 2021 حيث قدرت ب 735.8 مليار دولار، وقدرت بحوالي 873.1 مليار دولار سنة 2022

في عام 2023 التجارة البينية للدول الإسلامية شهدت زيادة طفيفة بحوالي 1.23% عام 2023، أين قدرت بحوالي 884 مليار دولار، ويفسر ذلك بارتفاع أسعار المواد الخام وتقلب سعر صرف الدولار واليورو علاوة على تأثير الأزمة الأوكرانية والشرق الأوسط وزيادة الإنتاج المحلي لتلبية طلبات الدول الأعضاء. كما تم دعم هذا النمو من خلال تنفيذ بعض الاتفاقيات الثنائية والإقليمية للتجارة والاستثمار (التجارة، التقرير السنوي حول التجارة والاستثمار بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي ، 2024، صفحة 17).

ثانيا: تقديم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هي كيان مستقل يشكل جزءا من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تأسست بموجب قرار مجلس المحافظين لدي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ 17 جمادى الأولى 1426هـ الموافق 24 يونيو 2005م، وبدأت عملها في الأول من محرم عام 1429هـ الموافق 10 يناير عام 2008م، برأس مال مصرح به قيمته 3 مليار دولار أمريكي وبرأس مال مكتتب فيه قدره 750 مليون دولار أمريكي، ويقع مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد عملت منذ نشأتها على توحيد جميع أعمال التجارة التي كانت تقدم من قبل نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ITFC, 2017, p. 7).

رسالة المؤسسة: توجد المؤسسة للقيام بدور المحفز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم.

وانطلاقا من رسالتها في أن تكون محفزا لتنمية التجارة البينية للدول وما هو أبعد من ذلك، فإن هذه المؤسسة تساعد الكيانات في هذه الدول على زيادة فرصة حصولها على تمويل تجاري وتوفر لها الأدوات اللازمة بناء القدرات المتصلة بالتجارة والتي تمكنها من المنافسة بنجاح في الأسواق العالمية.

رؤية المؤسسة: أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدرا معترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

ثالثا: أهداف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ووظائفها

إن الغرض الأساسي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة هو تعزيز وتشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتكميل أنشطة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بتوفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تساعد على تيسير التجارة البينية والخارجية،

وبغية تحقيق هذا الهدف عليها الاضطلاع بالمهام التالية:

- تمويل التجارة بصورة فردية أو بالتعاون مع مصادر التمويل الأخرى؛
- مساعدة المؤسسات والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاستفادة من الصناديق العامة والخاصة، والأسواق الدولية بهدف تمويل التجارة؛
- المساعدة على تنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء حتى يتسنى لها تعزيز قدراتها في مجال التجارة الخارجية؛
- تطوير وتنويع المنتجات والأدوات المالية الخاصة بتمويل التجارة؛
- تقديم التدريب والدعم الفني للمؤسسات المالية ومنظمات تمويل التجارة في الدول الأعضاء،
- تشجيع وتعزيز وتيسير التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

رابعا: تمويل التجارة وتنميتها في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إن للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ذراعين أساسيين، أحدهما يتعلق بتمويل التجارة والآخر بتنمية التجارة (ITFC, https://www.itfc-idb.org/, 2025):

1. **تمويل التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:** تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلا جاريا متوافقا مع الشريعة الإسلامية لكل من كيانات القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء وخارجها، مع التركيز بشكل خاص على معاملات التجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي، ويستفيد المزارعون والتعاونيات المصنعون والمصافي والتجار ومقدمو الخدمات من مجموعة واسعة من منتجات التمويل التي تقدمها، بدءا من تمويل الاستيراد وما قبل التصدير والتصدير إلى ائتمان المشتري والسلع المهيكلة وسلسلة التوريد وخط التمويل، وقد تم تصميم منتجات هذه المؤسسة لتسهيل التجارة طوال دورتها بأكملها وعبر سلسلة القيمة.

أما عن آليات تمويل التجارة في هذه المؤسسة فيمكن إدراجها كالاتي:

تمويل خط التجارة: تم تصميمة ليستفيد منه المشاركون من القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توسيع التمويل إلى البنوك/ المؤسسات المالية لتمويل عملائهم.

تعمل البنوك/ المؤسسات المالية كوسيط (وكيل) بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمستفيدين النهائيين، حيث توقع ITFC اتفاقية مرابحة مع المستفيد النهائي مقابل ضمان من البنك/ المؤسسة المالية.

طريقة عمل الحل: تتم كما يلي:

- توقيع اتفاقية تمويل خط التجارة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك؛
- توقيع اتفاقية مرابحة أخرى بين البنك كوكيل عن مؤسسة التمويل الدولية الإسلامية والمستفيد النهائي؛
- عن توقيع اتفاقية المرابحة، ينتهي دول البنك كوكيل فيما يتعلق بهذه الاتفاقية؛
- بانتهاء دور الوكيل، يصدر البنك ضمانا بنكيا ضد عدم السداد من قبل العميل لكل اتفاقية مرابحة (قبل الصرف) يغطي المبلغ الكامل للتمويل (التكلفة + هامش الربح) وبصيغة قياسية تقدمها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
- شحن البضائع إلى العميل؛
- تقوم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (من خلال تسهيلات البنك) بدفع المبلغ لمورد السلع/ الخدمات بموجب اتفاقية المرابحة عند استلام طلب الصرف؛
- قيام المستفيد النهائي بسداد المبلغ لمؤسسة التمويل الدولية عند الاستحقاق أو على أقساط؛
- إصدار المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الضمان، بعد سداد المبلغ بالكامل من قبل المستفيد النهائي.

LC تأكيد: تسعى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى توسيع نطاق عرض تمويل التجارة لدعم معاملات التصدير التي تنفذها البنوك في الدول الأعضاء. والمستفيد المباشر من هذا العرض هو المصدرون الذي يرغبون في التخفيف من وطأة الائتمان والبلدان التي يواجهها بنك إصدار الاعتمادات المستندية من خلال الاستفادة من المنتج. ومن فوائد هذا المنتج ما يلي:

- القدرة على جذب والاحتفاظ بالعملاء المستوردين من خلال ترتيب تأكيد خطابات الاعتماد الخاصة بهم؛
- إن حل تأكيد، A1 بالاستفادة من تصنيف الائتمان خطاب الاعتماد من ITFC سوف يفيد البنك المصدر لخطاب الاعتماد في الحصول على خطاب الاعتماد الخاص به، والذي قد لا يكون مرتاحا في تحمل مخاطر البنك المصدر لخطاب الاعتماد على أساس مستقل أي تحسين ملف المخاطر؛
- تغطية جغرافية موسعة من خلال الاستفادة من شبكة ITFC الأوسع في كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء؛
- إمكانية تغطية ما يصل إلى 100% من قيمة الاعتماد المستندي وبالتالي تقليل الحاجة إلى الضمانات النقدية؛
- تغطية المخاطر للمعاملات التجارية الصعبة (أي خطاب الاعتماد مع بند التصعيد)؛
- وقت استجابة سريع لمراجعة قابلية عمل خطاب الاعتماد وإصدار خطاب تأكيد لصالح المستفيد؛
- القدرة على تسهيل المعاملات بموجب تسهيلات تجارية دون رسوم التزام؛
- القدرة على ترتيب تسعير التأكيد على أساس السوق؛
- قد تكون تغطية المخاطر متاحة لفترة أطول (من 6 إلى 12 شهرا) لمعاملات خطابات الاعتماد المتعلقة بالمشاريع التي لها فوائد واضحة ومحددة للشركات متعددة الجنسيات؛
- يمكن للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توفير تسهيلات خط التمويل للبنوك المصدرة للاعتمادات المستندية لمعاملات الاستيراد القصيرة.

تمويل التجارة المنظمة: هي وسيلة تمويل تجاري بديلة عالية الأمان تهدف إلى التغلب على التحديات في الحصول على ضمانات الدفع التقليدية من الحكومات والبنوك المركزية أو التجارية، وهي مصممة خصيصا للكيانات التجارية في الأسواق الناشئة والحدودية عالية المخاطر عبر سلسلة القيمة للإنتاج والمعالجة والتوزيع. وتشمل الميزات الرئيسية لها ما يلي:

الضمانات: الضمان الرئيسي المطلوب هو أحد الأصول الحالية، سواء كانت سلعة مخزنة في مستودع، أو مستحقات في حساب تحصيل أو حساب ضمان مضمون، أو مزيج من الاثنين، يتم ابرام اتفاقية إدارة الضمانات مع الكيان التجاري ومدير الضمانات المعين للإشراف على جوانب سلعة التوريد للسلعة المضمونة.

خارج الميزانية العمومية: بما أن البنوك تستحفظ بملكية السلع حتى سدادها، فإن هذا النهج المدعوم بالأصول يسمح للكيانات التجارية بتعزيز وضعها المالي من خلال التقدم بطلب الحصول على تمويل خارج الميزانية العمومية. إن تحويل التركيز من الميزانية العمومية للكيان إلى قدراته المعاملاتية يوفر حلا فعالا من حيث التكلفة لمنتجي السلع الأساسية والموزعين للتداول في الأسواق الصعبة.

2. تنمية التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تسعى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء من خلال:

البرامج الرائدة: هي مبادرات تنمية التجارة متعددة المانحين ومتعددة البلدان والتي تقودها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بهدف تطوير التجارة في البلدان المستهدفة، وتعزيز وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم المساعدة الفنية العملية والمدفوعة بالطلب لتطوير قدراتها المتعلقة بالتجارة. ومن هذه البرامج نجد:

الشكل رقم 1: البرامج الرائدة في تنمية التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية	• برنامج متعدد المانحين ومتعدد البلدان والمنظمات تم إطلاقه عام 2017، ويهدف إلى تعزيز وزيادة التدفقات التجارية بين الدول الاعضاء الافرقية والعربية وتوفير ودعم تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات، وتعزيز أدوات بناء القدرات الحالية المتعلقة بالتجارة. ويهدف البرنامج أيضا إلى زيادة التكامل الاقتصادي ودعم النمو المستدام في جميع أنحاء الدول العربية والأفريقية
برنامج مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية (الأفيتاس)	• تهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها، وقد تابعت itfc نيابة عن البنك الاسلامي للتنمية هذه المبادرة مع منظمات التنمية الاقليمية والدولية منذ 2012، وقدمت دعمها الكامل في إطلاق وإدارة هذا البرنامج، ويهدف إلى تعزيز التجارة العربية من خلال تحسين القدرة التنافسية وتسهيل التجارة.
برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا	• يهدف إلى إحداث إيجابي على البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة، فالبنسبة للبنوك سيعمل على زيادة عرض منتجات تمويل التجارة، وتوفير التدريب وأدوات تقييم الشركات الصغيرة والمتوسطة لبدء أو تعزيز ممارسات الاقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالنسبة لهذه الشركات سيعمل على زيادة الوصول إلى التمويل بشكل كبير وبناء قدرتها على تقليل معدل التخلف عن سداد القروض
تصدير launchpad برنامج	• يهدف إلى تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة رواد الأعمال بقيادة النساء ودعم covid-19 للتغلب على تأثير الشركات الصغيرة والمتوسطة في جهودها لتبني الادوات والحلول الرقمية.

المصدر: الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

الحلول التجارية المتكاملة: تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حلولا تجارية متكاملة، تجمع بين تمويل التجارة ومكونات تنمية التجارة، والمصممة لمعالجة بعض تحديات تنمية التجارة التي تواجهها الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين. ومن هذه البرامج نذكر:

الشكل رقم 2: برامج الحلول التجارية المتكاملة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المصدر: الموقع الرسمي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

التدخلات المستهدفة: بموجب تفويضها كمؤسسة لتمويل التجارة وتنمية التجارة، ستواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنفيذ مشاريع/برامج تيسير التجارة وتعزيز التجارة والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة في الدول الأعضاء وتعزيز صورتها كشريك منفذ: ومن بين البرامج

المبادرات الخاصة: تتماشى هذه المبادرات مع أهداف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في اكتساب موطئ قدم في المخاوف التجارية المتزايدة. ويتم إنشاء هذه المبادرات بالتعاون مع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف الأخرى لمعالجة قضايا رئيسية محددة وعلى مدى فترة طويلة من الزمن. وتمكن هذه المبادرات الخاصة itfc من الحفاظ على العلاقات مع المنظمات التي طورت الخبرة في القضايا التي تفيد وتضيف قيمة للعمل داخل منظمة التعاون الاسلامي. ويعد التعاون والتكامل الإقليمي وتيسير التجارة، والتجارة الرقمية، والتكنولوجيا الزراعية من بين المبادرات الخاصة التي تغطي العديد من الأولويات المواضيعية، وبشكل التركيز على بناء الشراكات لتقديم البرامج لتحقيق النطاق سمة أساسية للمبادرات الخاصة. ويمكن للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن يكون لها تأثير أكبر وأن تقدم المزيد من الدعم للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز التجارة من خلال تكوين الشراكات.

المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة: تهدف مبادرات المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة إلى مساعدة حكومات البلدان الأعضاء والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطوير قدراتها التجارية حتى تتمكن من تطوير منتجات تصديرية جديدة أو تحسين المنتجات الحالية، والوصول إلى أسواق جديدة، وتعزيز منظماتها حتى تتمكن من المشاركة بفعالية في التجارة.

وتعد التحسينات التي تطرأ على المنتجات والأنظمة، والموائد المستديرة، واجتماعات الخبراء، والدورات التجارية والندوات الإقليمية وورش العمل وفعاليات التدريب حول مواضيع متخصصة، أمثلة على أنشطة المساعدة الفنية. وتهدف أنشطة المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة إلى:

- مساعدة الشركات الخاصة والعامة في جذب الاستثمارات، وتحديد شركاء جدد، والتوسع في أسواق جديدة؛
- مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحسين كفاءتها التشغيلية؛
- مساعدة الحكومات في وضع استراتيجيات التجارة الوطنية موضع التنفيذ.

خامسا: أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

1. تمويل التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

حققت المؤسسة الدولة الإسلامية لتمويل التجارة نموا قويا خلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى غاية عام 2023 حيث بلغ صافي اعتماداتها التراكمية 75.4 مليار دولار وبمجموع 1170 عملية، وارتفعت اعتمادات تمويل التجارة من 2.5 مليار دولار أمريكي عام 2008 إلى 7 مليار دولار أمريكي عام 2023، وذلك بالرغم من الظروف الصعبة التي واجهها الاقتصاد العالمي من توابع وآثار الأزمة المالية العالمية 2008، التي أدت إلى انخفاض اعتمادات التمويل إلى 2.2 مليار دولار عام 2009 مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار عام 2008، إلا أنها بذلت جهودا للتأقلم مع الأزمة وتقلباتها الاقتصادية المستمرة حيث عادت قيمة العمليات التجارية للارتفاع مجددا عام 2010، واستمرت على ذلك النحو إلى غاية عام 2016 أين انخفضت بشكل كبير إلى 4.4 مليار دولار مقارنة بحوالي 6 مليون دولار عام 2015 نتيجة البيئة الصعبة للسوق وأهمها الانخفاض في أسعار النفط، وفي عام 2020 بسبب البيئة الحافلة بالتحديات غير المسبوقة ومنها جائحة كوفيد 19 المستجد، وتحديات التمويل في الأسواق الدولية التي أثرت على صفقات السلع المرتفعة الثمن، وتراجع أسعار النفط، تقلصت عمليات تمويل التجارة المعتمدة بنسبة 19% من 5.8 مليار دولار في 2019 إلى 4.7 مليار دولار عام 2020.

في عام 2021، ونظرا لمتابعة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعزيز أثرها التنموي عبر تقديم حلول تجارية متكاملة تتكامل فيها عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأثر التنموي. ومساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها، وقد ركزت بصفتها عاملا محفزا للتجارة على القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فارتفعت قيمة عمليات تمويل التجارة المعتمدة إلى 6.52 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 4.72 مليار دولار أمريكي عام 2020، الامر الذي يعكس أدائها القوي لتمويل التجارة في الدول الأعضاء ومساعدتها لهذه الدول في مسار صمودها وتعافيها ونموها المستدام. وقد استمرت قيمة عمليات تمويل التجارة في النمو خلال السنتين المواليتين 2022، و2023. والجدول الموالي يوضح تطور اعتمادات التمويل المقدمة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال بين 2008-2023.

الشكل رقم 3: تطور اعتمادات التمويل المقدمة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 2008-2023

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للسنوات 2008-2023.

وفيما يخص عمليات التمويل بحسب القطاعات، فإن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تستهدف القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث نلاحظ توجه التمويل نحو قطاع الطاقة بنسبة أكبر من باقي القطاعات الأخرى، بينما يأتي قطاع الزراعة والأغذية كثاني أكثر قطاع من حيث تخصيص التمويلات من المؤسسة، وفي المرتبة الثالثة القطاع المالي، بينما تحتل القطاعات الأخرى المرتبة الرابعة في توزيع عمليات التمويل، وأخيرا قطاع الصحة الذي أخذ حيزا كبيرا من اهتمامات المؤسسة في عام 2021، و2022 نتيجة للظروف الصحية التي عرفها العالم بسبب جائحة كوفيد 19. والجدول الموالي يوضح توزيع اعتمادات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب القطاعات خلال المدة المتراوحة بين 2017-2023:

الشكل رقم: توزيع اعتمادات التمويل في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب القطاعات خلال الفترة 2017-2021

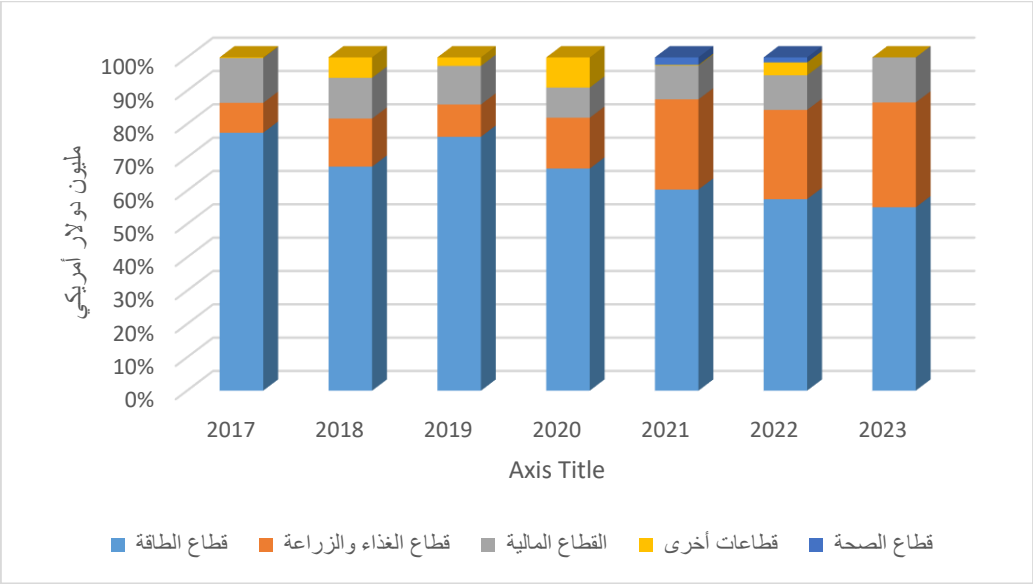

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد التقارير السنوية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للسنوات 2017-2023.

وأما من ناحية التوزيع الجغرافي لعمليات التمويل المعتمدة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، فقد استحوذت منطقة آسيا والشرق الأوسط عام 2023 على النسبة الأكبر من إجمالي التمويلات المقدمة من المؤسسة من الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث بلغت 69% وبقيمة 4790 مليون دولار أمريكي، بينما حازت دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية على نسبة 31% وبقيمة 2128 مليون دولار أمريكي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب الأقاليم عام 2023

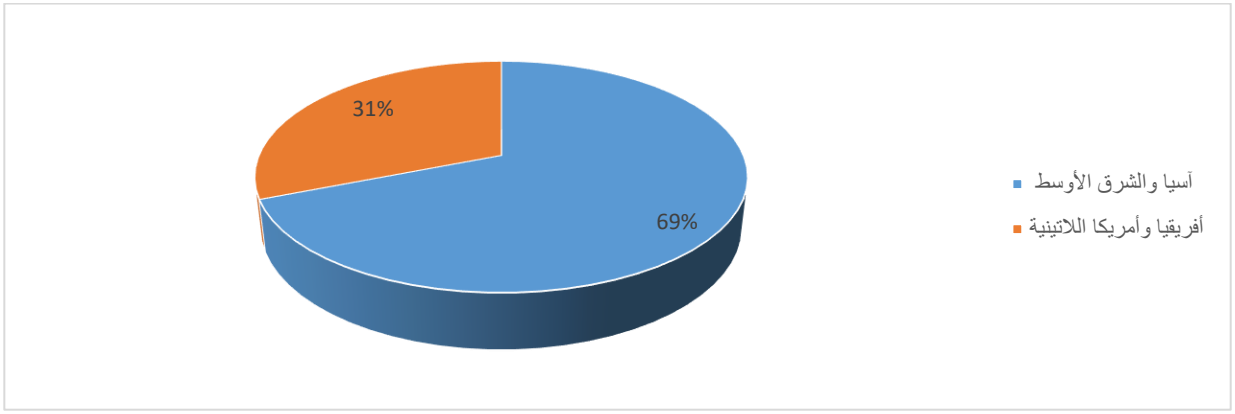

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 2023.

2. تنمية التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لسنة 2023:

على صعيد تنمية التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمكنت المؤسسة من تحقيق ما يلي (ITFC, Annual report, 2023, pp. 47-55):

بالنسبة لمشاريع جسور التجارة العربية الافريقية، فقد امتدت عبر العديد من القطاعات بما في ذلك الزراعة والأعمال الزراعية والرعاية الصحية والنقل، وتم تنفيذ ما مجموعه 22 نشاطا لتنمية التجارة في عام 2023 بما في ذلك برامج البلدان ومنتجات

المعرفة والمساعدة الفنية ومطابقة الأعمال وفعاليات التجارة والاستثمار، وفيما يلي بعض الإنجازات البارزة للبرنامج عام 2023، مما يؤكد التزام برنامج جسور التجارة العربية والإفريقية بتعزيز النمو الاقتصادي والشركات التجارية والتنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة العربية والإفريقية:

- **انضمام نيجيريا إلى برنامج AATB**: حيث أصبحت أكبر اقتصاد في أفريقيا عضوا فيه، مما يدل على توسيع نطاق البرنامج وتأثيره، والإمكانات الهائلة لتعزيز العلاقات التجارية والروابط الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة.
- **اطلاق برنامج الأمن الغذائي FSP التابع ل AATB**: والذي تم تصميمه لمعالجة قضايا الامن الغذائي في البلدان الأفريقية والعربية، من خلال توفير التمويل والأدوات التي تتحمل المخاطر لإطلاق العنان للإمدادات الثابتة من المواد الأساسية التي تحتاجها البلدان الأعضاء.

بالنسبة لمبادرة المعونة من أجل التجارة، فإن هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 40 مليون دولار يغطي بصمة جغرافية كبيرة، وهو أحد البرامج الرائدة التي طورتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لهذا الغرض، وقد صمم كبرنامج مدته خمس سنوات (2021-2026) مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات كوفيد-19 على التجارة، وقد تم حتى حشد 15.5 مليون دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية ومصر، وموريتانيا، والجزائر، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق تنمية التجارة.

بالنسبة لبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا، بناء على نجاح المشروعين السابقين (الأول في بوركينافاسو، والذي تم إطلاقه في 2018، وامتد 8 أشهر، وأسفر عن زيادة بنسبة 23% في الموافقات على طلبات المنح من البنك التجاري الدولي في بوركينافاسو مع تمويل يزيد عن مليون دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية التي خضعت للبرنامج، والتجربة الثانية التي تم اطلاقها في السنغال عام 2019، وتم اختيار ما يصل إلى 200 شركة صغيرة ومتوسطة متعددة للقطاعات للخضوع لبرنامج تجريبي مدته 15 شهرا)، تم تنفيذ برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا في كوت ديفوار عام 2021 بالشراكة مع Bridge Bank، ووكالة PME في كوت ديفوار، التي تتمثل مهمتها في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية وخلق فرص عمل مستدامة وخاصة للشباب الإيفواري، بما في ذلك النساء، وقد دعم البرنامج الذي لا يزال مستمرا حوالي 120 شركة صغيرة ومتوسطة في الحصول على التمويل. وأيضا وقعت ITFC مذكرة تفاهم ثلاثية مع بنك الاستيراد والتصدير السعودي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في أفريل 2022 لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى إطلاق برنامج تمكين صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية في نوفمبر 2022، ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات في الأسواق العالمية في 4 مجالات رئيسية: تمويل الصادرات؛ وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق، والخدمات الاستشارية. وقد أقيمت ورشتا عمل لتنمية القدرات ونشاط واحد للوصول إلى الأسواق في الربع الأخير من عام 2022 والربع الأول من 2023 على التوالي. بالإضافة إلى عقد نشاطين للوصول إلى الأسواق ل13 شركة صغيرة ومتوسطة سعودية في المغرب ومصر في قطاعي الأغذية والزراعة والأدوية.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية وفي ظل ما تم عرضه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي أصبح أحد ميزات النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وقد أيقنت الدول فعاليته كخيار استراتيجي نظرا للمزايا والمكاسب التي يتيحها من تحقيق للرفاهية وحماية الاقتصاد وتحسين كفاءة استخدام العوامل الاقتصادية، وكذا تضييق مجالات الخطر، حيث بات العمل المنفرد لا جدوى منه. والدول الإسلامية تمتلك منظومة متكاملة من المؤسسات، التي تؤهلها لتحقيق نجاح التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتفتح الأفاق لتجسيد وحدة اقتصادية إسلامية والنهوض باقتصاديات هذه الدول وإنعاشها والتغلب على العقبات التي تعترض تحقيق التنمية والتقدم فيها.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية ما يلي:

- يعد التكامل الاقتصادي عملية تدريجية تسمح بضم اقتصادات الدول المتقاربة جغرافيا وذات المصالح المشتركة في اقتصاد واحد؛
- يترتب على قيام التكامل الاقتصادي العديد من الفرص والمنافع للدول، التي يكون لها الأثر الملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام؛
- يستوجب نجاح التكامل الاقتصادي قيامه على قواعد ومبادئ مرضية لجميع الأطراف، مع مراعاة الظروف الخاصة والسائدة في المنطقة؛
- تهدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى النهوض بالتجارة بين الدول الاسلامية من خلال توفير التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية؛
- توفر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حزمة متنوعة من الحلول التجارية التي تجمع بين تمويل التجارة وتنمية التجارة، لمعالجة تحديات التجارة التي تواجهها الدول الأعضاء الشركاء الرئيسيين؛

التوصيات:

- التشجيع على إقامة الأسواق الحرة، لما لها من دور مميز في تطوير اقتصادات الدول الإسلامية ونمو التجارة البينية بينها؛
- توحيد الجهود بين الدول الإسلامية، وتعزيز التعاون مع التكتلات الناجحة عالميا للاستفادة من الخبرات والتقدم التكنولوجي؛
- دعم النماذج التكاملية القائمة في العالم الإسلامي باعتبارها النواة المحفزة لاستنبات تكامل اقتصادي تام بين بلدان العالم الإسلامي في المستقبل؛
- يشكل البحث العلمي المشترك، عن طريق التظاهرات والملتقيات العلمية ذات الاهتمام ضرورة كبرى لترسيخ ثقافة التكامل ودعمه.

قائمة المراجع

1. الصادق، علي. توفيق .(2010) .*التكامل الاقتصادي العربي* .القاهرة :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
2. إكرام عبد الرحيم. (2002). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
3. بوبوش ,محمد .(2017) .*التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة* .الأردن :دار الخليج للصحافة والنشر.
4. صالح طالم. (2016). التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي. *مجلة المعيار، 7*(2)، الصفحات 312-329.
5. عبد الحميد عبد المطلب. (2003)، *السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
6. عبد الوهاب رميدي. (2007). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية. جامعة الجزائر، الجزائر.
7. فاتن عبد الأول منشي. (2019). *الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي*. مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
8. مراد خروبي. (2014). الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية. باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
9. Athukorala, P.-C. (2020). free trade agreements in the world system: substance and semantics. *foreign trade review, 55*(1).
10. Begg, L. (2021). the European Union and regional economic integration creating collective public goods- past, present and future.
11. Endres, A. (2011). *International Financial Integration competing ideas and policies in the post- Bretton woods Era.* United Kingdom: Palgrave Macmillan.
12. Gulzar, S. (2021). an Islamic common market: imperative for economic integration of Muslim countries. *jihat ul Islam, 14*(2).

13. Kyambalsa , H., & Houngnikpo, M. (2006). *Economic integration and development in Africa.* Burlington: ashgate publishing limited.

14. Marinov, E. (2015). economic determinants of regional integration in devloping countrie. *international journal of business and management, III*(3).

15. Mirmahboub, F. (2015). libéralisation commerciale, intégration économique et mondialisation. Nice, université de NICE-SOPHIA ANTIPOLIS,, France.

16. Ovadek, M., & Willemyns, I. (n.d.). international law of customs union: conceptual variety, legal ambiguity and diverse practice. *European journal of international law, 30*(2).

17. Petiteville, F. (1997). Les processus d'intégration régionale, vecteurs de recomposition du système international. *Etudes internationales, 28*(3), pp. 510-532.

18. Témies, J. (2003). *intégration régionales et mondialisation, complémentarité ou contradiction.* Paris: la documentation française.

19. Cole, K., lyons, R., & Deborah , C. (2014). regional economic integration. *the review: a journal of undergraduate student research, 02*(01).

20. COMCEC. (2018). *Rapport du secrétariat général de l'OCI a la 34ème session du comité permanent pour la coopération économique et commerciale (COMCEC).* Ankara.

21. ICDT. (2017). *Annual report on trade among the OIC member states, 33rd session of the standing committee for economic and commercial co-operation of the OIC (COMCEC).* Istanbul-republic of Turkey,.

22. ICDT. (2021). *Annual report trade among the OIC member, to the 37th session of the standing committee for economic and commercial co-operation of the OIC.* Istanbul.

23. ITFC. (2017). *Annual report.*

24. ITFC. (2023). *Annual report.*ITFC. (2025, 1 15). Récupéré sur https://www.itfc-idb.org/

25. . *تكامل اقتصادي* . (2021). Récupéré sur https://www.marefa.

26. التجارة ,ا .ا .(2018) .*التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.*

27. *التجارة ,ا .ا .(2017) .التقرير السنوي.*

28. المركز الإسلامي لتنمية التجارة. (2024). *التقرير السنوي حول التجارة والاستثمار بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي* . أنقرة.